شهدتا الاتفاق على مجمل القضايا الإقليمية والدولية وتطابق الرؤى

القمتان «الخليجية والعربية – الصينية» .. تحول جديد في ميزان القوى

الأمير محمد بن سلمان مترئسا القمة العربية - الصينية

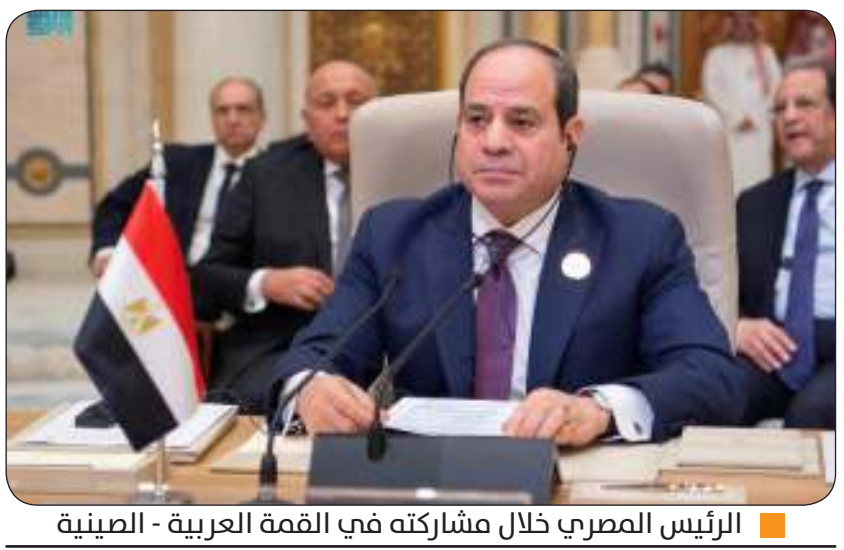
الرئيس المصري خلال مشاركته في القمة العربية - الصينية

محمد بن سلمان : قيادة عسكرية موحدة في دول مجلس التعاون وخطة للتحول الاقتصادي

ضرورة وجود حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وفق القرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام

قادة الدول العربية: معالجة الملف النووي الإيراني والأنشطة الإقليمية الإرهابية المزعزعة للاستقرار

الرئيس الصيني: سنواصل استيراد النفط والغاز الطبيعي على نحو مستقر وبكميات كبيرة من دول الخليج

البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة أن القمم "السعودية – الخليجية – العربية – الصينية" في الرياض تعكس حرص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والصين على تكثيف التعاون والتنسيق المشترك في مختلف المجالات "بما يعود بالنفع والخير على دولنا والعالم أجمع".

وقال الملك حمد بن عيسى إننا إذ نجدد تقديرنا للجهود المباركة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لنعرب عن امتناننا لمبادرته لاستضافة هذه القمم الثلاث وللدور الاستراتيجي المهم الذي تقوم به المملكة العربية السعودية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأعرب الملك حمد عن بالغ التقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين على دعوته له للمشاركة في قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتها الـ 43 و"قمة الرياض الخليجية الصينية للتعاون والتنمية" و"قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية" لتعزيز التنسيق والتشاور المتواصل لتقوية العلاقات بين الدول الخليجية والعربية والصين "لكل ما فيه خير بلداننا وشعوبنا".

من ناحيته أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والصين تنتميان إلى "حضارة واحدة وهي الحضارة الشرقية" مشيدا بالدعم المتبادل بين الجانبين خاصة في ظل الظروف العالمية غير المستقرة خلال السنوات الماضية.

وقال الرئيس شي جين بينغ في كلمته بافتتاح "قمة الرياض الخليجية الصينية للتعاون والتنمية" إن التواصل الودي بين الصين ودول الخليج العربية يعود إلى قرابة ألفي عام مشيرا إلى تواصل شعوب الجانبين بشكل "مكثف ومستمر" عبر طريق الحرير القديم.

وأضاف أن الصين حرصت على التواصل بشكل فوري مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية فور تأسيسه في عام 1981 وعلى مدى الـ 40 عاما الماضية كتب الجانبان فصولا مثمرة من التعاون الإيجابي في شتى المجالات الإنسانية والتنموية.

وأوضح الرئيس الصيني "أننا نقف على مفترق طرق في تاريخ العلاقة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي يرسم علاقات سياسية واقتصادية استراتيجية" كما يعمل على ترسيخ الثقة المتبادلة وتبادل الدعم الثابت في المصالح الحيوية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبما يحقق المصالح المشتركة للدول النامية الأخرى".

وشدد الرئيس الصيني على ضرورة تعزيز المواءمة بين استراتيجيات الجانبين التنموية وتفعيل مزايا التكامل بين الخطط ودعم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

وأكد مواصلة بلاده دعمها الثابت لدول مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على أمنها واستقرارها ودعم دول المنطقة في حل الخلافات عبر الحوار والطرق الدبلوماسية.

وأكد عزم بلاده خلال الفترة من الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة تكريس جهودها من أجل التعاون مع دول المجلس في المجالات ذات الأولوية وأولها إنشاء معادلة جديدة في التعاون الشامل في مجال الطاقة من خلال مواصلة الصين استيرادها للنفط الخام وزيادة استيراد الغاز الطبيعي على نحو مستقر وبكميات كبيرة من دول الخليج العربية إضافة إلى مجالات التدوير والخدمات الهندسية وغيرها.

وأشار إلى إنشاء المنتدى الصيني الخليجي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية والمشاركة في إنشاء مركز التميز الصيني الخليجي للأمن النووي وتدريب 300 كادر متخصص في الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجية النووية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبين أن ثاني ركيزة من ركائز العلاقات الثنائية بين الجانبين هي الدفع باتجاه تقدم جديد في مجالات التعاون في الشؤون المالية والاستثمار مشيرا إلى حرص بلاده على دخول شركات مجلس التعاون إلى الأسواق الصينية وإنشاء مجلس الاستثمار الخليجي المشترك وتعزيز التعاون الاستثماري في مجالين هما الاقتصاد الرقمي والتنمية الخضراء.

كما أكد ثالث محور من محاور التعاون بين الجانبين والمتمثل في مجالات التعاون التكنولوجي في مجالات جديدة من خلال إنشاء مراكز بيانات ضخمة والحوسبة السحابية وتعزيز التعاون في مجالات الجيل الخامس والسادس من الاتصالات وإنشاء الحاضنات ومراكز ريادة الأعمال وتجارة الاقتصاد الرقمي في التجارة العالمية وبناء شبكات الاتصالات وغيرها.

واشار إلى رابع محور تسعى الصين إلى تعزيزه في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وهو التعاون في مجالات استكشاف الفضاء من خلال إطلاق سلسلة من مشاريع التعاون في مجالات الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد والاتصالات والتطبيقات الفضائية إضافة إلى تدريب رواد الفضاء الخليجيين للدخول إلى محطة الفضاء الصينية للعمل المشترك مع رواد الفضاء الصينيين.

وبين أخيرا أن خامس محور هو خلق نقاط بارزة جديدة في التعاون اللغوي والثقافي من خلال التعاون مع 300 جامعة وأكاديمية وإنشاء مراكز اختبارية في دول مجلس التعاون الخليجي لتعليم اللغة الصينية وتوفير ثلاثة آلاف طالب للمشاركة في المخيمات الشتوية أو الصيفية لتعليم اللغة الصينية في الخليج إضافة إلى إنشاء مكتبة الصين ودول الخليج العربية.

وأكد الرئيس الصيني الثقة المتبادلة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي على مر العقود الماضية ودعمهما لسيادة واستقرار الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مشيرا إلى تمسك الصين بمبدأ المساواة في علاقاتها مع جميع الدول والدرجة العالية من التكامل في العلاقة بين الجانبين.

على صعيد متصل أكد قادة دول محلس التعاون لدول الخليج العربية والرئيس الصيني ضرورة دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج وضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني حفاظا على الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا مشددين على دعوة إيران للتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وشدد القادة بحسب البيان الختامي لـ"قمة الرياض الخليجية الصينية للتعاون والتنمية" على ضرورة أن تقوم العلاقات بين دول الخليج العربية وإيران على اتباع مبدأحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وأكد القادة أهمية الحوار الشامل بمشاركة دول المنطقة لمعالجة الملف النووي الإيراني والأنشطة الإقليمية المزعزعة للاستقرار والتصدي لدعم الجماعات الإرهابية والطائفية والتنظيمات المسلحة غير الشرعية ومنع انتشار الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة وضمان سلامة الملاحة الدولية والمنشآت النفطية والالتزام بالقرارات الأممية والشرعية الدولية.

كما أكدوا دعمهم لكافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي الإمارات للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وذلك من خلال المفاوضات الثنائية وفقا لقواعد القانون الدولي ولحل هذه القضية وفقا للشرعية الدولية. ودعا القادة العراق إلى أهمية احترام سيادة دولة الكويت وحرمة أراضيها والالتزام بقرارات مجلس الأمن لاسيما القرار رقم 833 والاتفاقيات المبرمة بين البلدين والمودعة لدى الأمم المتحدة وإلى استكمال ترسيم الحدود البحرية مع دولة الكويت.

وأكدوا ضرورة التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ووقف الاستيطان وكافة الإجراءات الأحادية واحترام الوضع التاريخي القائم في مدينة القدس ومقدساتها.

وأشار القادة الى دعمهم لمجلس القيادة الرئاسي في اليمن برئاسة الرئيس الدكتور رشاد العليمي معبرين عن أملهم في التوصل إلى حل سياسي وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن 2216.

ودعوا جميع الأطراف اليمنية إلى البدء الفوري في المفاوضات المباشرة برعاية الأمم المتحدة وإلى الالتزام باستمرار الهدنة ودعم الحاجات الإنسانية والإغاثية والتنموية للشعب اليمني مدينين كافة الهجمات الإرهابية التي تشنها الميلشيات الحوثية على الأهداف المدنية في السعودية والإمارات والداخل اليمني وفي الممرات المائية وطرق الملاحة الدولية داعين كافة الدول إلى التعاون لمكافحة هذه الأعمال والتقيد بحظر السلاح المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن 2216 و2624. وأكد القادة دعمهم الكامل لسيادة العراق وأمنه واستقراره ونمائه ورفاهه ولجهوده في مكافحة الإرهاب مشددين على ضرورة تكثيف الجهود للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية يحفظ وحدة سوريا وسيادتها بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 2254 ووقوفهم مع الشعب اللبناني ودعمهم المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره وللقوات المسلحة اللبنانية في حماية حدوده ومقاومة تهديدات المجموعات المتطرفة والإرهابية.

كما أكدوا دعمهم للجهود الساعية لحل الأزمة الليبية وفق قرارات مجلس الأمن وتشجيع كافة الأطراف الليبية على عقد الانتخابات وتوحيد مؤسسات الدولة تحت إشراف الأمم المتحدة وخروج جميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة.

وشددوا على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان وتكثيف الجهود في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني ودعوتهم لسلطة الأمر الواقع في أفغانستان إلى تنفيذ التزاماتها بضمان الحقوق والمصالح والحريات الأساسية لجميع أبناء الشعب الأفغاني وتشكيل حكومة شاملة وضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية من قبل أي جماعات إرهابية أو استغلال الأراضي الأفغانية لتصدير المخدرات.

وأكد القادة مواقفهم الداعمة لكافة الجهود الدولية الرامية إلى التهدئة وإيجاد حل سياسي لإنهاء الأزمة في أوكرانيا وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بما يحقق حماية الأرواح والممتلكات ويحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وناقشوا القضايا الإقليمية والدولية حيث توافقت الرؤى حول أهمية تضافر كافة الجهود لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء العالم وأولوية استتباب السلم والأمن الدوليين من خلال الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم والالتزام بمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحسن الجوار والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها. ثم انطلقت أعمال قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية بالعاصمة السعودية بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين.

وأكد ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الامير محمد بن سلمان في كلمته في افتتاح القمة ان "القمة العربية الصينية الأولى تهدف لرفع مستوى التعامل المشترك بين الدول الاعضاء بجامعة الدول العربية والصين بما يخدم المصالح المشتركة لدولنا".

واضاف ان "العلاقة التاريخية بين الدول العربية والصين قائمة على الاحترام المتبادل والصداقة والتعاون في العديد من المجالات حيث تولي دولنا أهمية قصوى لدعم مسيرة تطور التنمية من أجل تطوير اقتصاداتها ورفاهية شعوبها وننظر في المنطقة العربية ببالغ الاهتمام بما حققته الصين من نمو مطرد وتقدم تقني متسارع جعلها ضمن الاقتصاديات الرائدة عالميا".

وأكد الأمير محمد ان انعقاد هذه القمة يؤسس لمرحلة جديدة للارتقاء بالعلاقة بين دولنا وتعزيز الشراكة في المجالات ذات الاهتمام المشترك من أجل تحقيقها للمستقبل الذي تطمح له شعوبنا من أجل أن تنعم الأجيال القادمة بالرخاء المنشود لذا علينا مواصلة تعزيز التعاون في المجالات التجارية والاستثمارية والمالية بين الدول العربية والصين في إطارها الثنائي والمتعدد وتطوير التنسيق السياسي على الساحة الدولية تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأشار الى ان المملكة تعمل على تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات التي تواجه عالمنا ودعم العمل الدولي متعدد الأطراف في إطار مبادئ الأمم متحدة بما يسهم في تحقيق مستقبل واعد لشعوبنا والاجيال القادمة. وقال "إننا لمدركون لحجم التحدي الذي يمثله التغير المناخي ونؤمن بضرورة إيجاد حلول أكثر استدامة وشمولية في إطار منهج متوازن يسعى لتخفيف الآثار السلبية مع المحافظة على مستويات نمو الاقتصاد العالمي حيث اننا نهدف إلى الوصول إلى حد الصفر الكربوني دون التأثير على نمو سلاسل الإمداد".

وذكر ان المملكة تثمن تعاون شراكاتها الدولية مع الدول العربية والصين في اطار مبادرة "الشرق الاوسط الاخضر" مؤكدا الاستعداد للتفاعل الإيجابي مع المبادرات التي تعزز عملنا البيئي المشترك مع مراعاة المصالح التنموية للدول وتفاوت الامكانيات بينها.

وأوضح انه في ظل تنامي التحديات الدولية الاخرى ومن ذلك الامن الغذائي وامن الطاقة تأتي أهمية التفاعل مع المبادرات الجادة والساعية لتنشيط طرق التعاون والعمل الجماعي مثمنا دور الصين بطرح عدد من المبادرات القيمة ومن أهمها مبادرة "أصدقاء التنمية العالمية" التي تتوافق في جوانب عديدة مع اولويات المملكة تجاه دعم التنمية المستدامة وتعزيز الامن الغذائي.

وشدد على ان التنمية الاقليمية والدولية تتطلب جهودا بيئية وسياسية واجتماعية مستقرة وآمنة وتكثيف جهود المجتمع الدولي لمعالجة القضايا الاقليمية والدولية لافتا الى ان المملكة تستمر في بذل جميع الجهود لتعزيز الامن والاستقرار بالمنطقة وتدعم الحلول السياسية والحوار لحل النزاعات الاقليمية والدولية.

وأكد الامير محمد ضرورة وجود حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في اقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية معربا عن التقدير لموقف الصين الداعم لحل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

واشار الى ان المملكة تدعم الجهود الرامية للوصول الى حل سياسي شامل في اليمن لإنهاء الازمة اليمنية وفق المرجعات الثلاث مشيدا بدعم الصين لمبادرات السعودية تجاه اليمن.

وذكر ان المملكة تؤكد اهمية مضاعفة الجهود الرامية لإيجاد حلول سياسية لإنهاء الأزمة في كل من سوريا وليبيا بما يكفل تحقيق الامن والاستقرار والازدهار فيهما وعودتهما الى دائرة العمل العربي المشترك.

وجدد الأمير محمد تأكيد أهمية مواصلة التعاون العربي الصيني بما يخدم أهدافنا المشتركة وتطلعات شعوبنا والقيام بدور فعال على الساحة الدولية وان تساهم نتائج هذه القمة في تحقيق اثار ايجابية مستهدفة جميع المجالات على المستوى الاقليمي والدولي مقدرين للأمين العام لجامعة الدول العربية ومنسوبي الجامعة ما يبذلونه من جهود في هذا الاطار. من جهته أشاد الرئيس الصيني شي جين بينغ بعقد قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية التي وصفها بأنها حدث تاريخي وفريد من نوعه فيما أكد موقف بلاده بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أكد الرئيس الصيني في كلمته بافتتاح القمة دعم بلاده لنيل فلسطين العضوية الكاملة في الامم المتحدة فيما شدد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

وقال ان القضية الفلسطينية تضع الضمير الاخلاقي للبشرية على المحك وهي إحدى أهم ركائز الامن والسلام في الشرق الاوسط رافضا ان تستمر معاناة الشعب الفلسطيني الى أجل غير مسمى.

واضاف انه يجب على المجتمع الدولي ان يرسخ الايمان بحل الدولتين والتمسك بمبدأ الاراضي مقابل السلام ودفع عملية مفاوضات السلام بين الجانبين للوصول للحل "العاجل والعادل "للقضية الفلسطينية.

واعتبر الرئيس الصيني ان إقامة هذه القمة تعد حدثا تاريخيا وفريدا من نوعه لافتا الى العلاقات الصينية – العربية المتجذرة في التاريخ منذ عهد طريق الحرير القديم.

واوضح ان الصين والدول العربية تربطهما علاقات قوية وثقافة تحتوي على الكثير من المبادئ المتطابقة الى حد كبير ساعين الى تحقيق نهضة الامتين العربية والصينية في شتى المجالات.

واكد ضرورة تعزيز شراكة عربية – صينية شاملة " قوية ولا تنقطع " في مختلف المجالات منطلقة من مبادئ العدل والمساواة وتبادل الاحترام والمنافع والخبرات التي تحتاج لها شعوب الجانبين.

وذكر انه خلال السنوات العشر الماضية تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية 300 مليار دولار امريكي وبلغ حجم الاستثمار المباشر بين الجانبين 27 مليار دولار امريكي اضافة الى تنفيذ 200 مشروع في سبيل تنفيذ مشروع طريق الحرير التجاري. وبين ان العالم في الوقت الحالي دخل في مرحلة جديدة وتغير عميق بدت فيها شعوب المنطقة العربية اكثر تطلعا للسلام والاستقرار والتنمية مشيرا الى تعزيز بلاده لدعم سعي شعوب المنطقة الى الوصول لمرحلة العدالة والمساواة التي تضمن لها ترسيخ سبل التنمية.

وشدد شي جين بينغ على ضرورة تمسك الدول العربية باستقلالها وسيادتها وصيانة مصالحها المشتركة وسلامة اراضيها مشيرا الى دعم الصين لاستكشاف الدول العربية الطرق التنموية التي تتماشى مع ظروفها المحلية.

واكد ايضا ضرورة تعزيز المواءمة بين استراتيجيات الجانبين التنموية وتفعيل مزايا التكامل بين الخطط ودعم اجندة الامم المتحدة " 2030 تنمية مستدامة ".

واعرب عن استعداد بلاده لتعزيز التعاون الاقتصادي مع جميع الدول العربية وفتح آفاق جديدة في مجالات الاقتصاد الرقمي والطيران واستكشاف الفضاء والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتأمين الغذاء اضافة الى مجالات العلاج والصحة.

كما اكد دعم الصين للدول العربية في إيجاد حلول سلمية لمشاكلها وقضاياها السياسية ب"الحكمة العربية" ومبادرة الامن العربي داعيا الى الحفاظ على سلامة المنطقة من التدخلات الخارجية.

ولفت الى ان الصين انتهجت خطوطا عريضة في علاقات مع الدول العربية من خلال تنفيذ الاعمال الثمانية المشتركة في السنوات القريبة القادمة وهي تحقيق التنمية والامن الغذائي والتنمية الخضراء والصحة والابتكار وامن الطاقة والحوار بين الحضارات وتعليم الشباب والامن والاستقرار في المنطقة.

الحكومة اليمنية تعرب عن امتنانها لمواقف دول الخليج الداعمة لجهود السلام

عدن – "كونا": اعربت الحكومة اليمنية عن شكرها وامتنانها لمواقف دول مجلس التعاون الخليجي ومساندتها وتضامنها مع اليمن وحرصها على وحدته وأمنه واستقراره وسلامه أراضيه ودعمها للجهود الرامية لإحلال السلام فيه.

ورحبت وزارة الخارجية اليمنية في بيان بالمضمون الخاص بالشأن اليمني الوارد ضمن البيان الختامي الصادر عن المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والاربعين والتي انعقدت في الرياض اليوم الجمعة.

وثمن البيان دعم مجلس التعاون الخليجي الكامل لمجلس القيادة الرئاسي والكيانات المساندة له لتمكينه من ممارسة مهامه في تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن ودعوته للميليشيات الحوثية للاستجابة إلى الدعوة التي وجهها مجلس القيادة الرئاسي للبدء في التفاوض تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل سياسي وفقا للمرجعيات الثلاث.

وعبر البيان عن التقدير لإشادة المجلس بتمسك الحكومة اليمنية بالهدنة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة داعيا إلى ممارسة ضغط دولي على الميليشيات لتجديد الهدنة الإنسانية ورفع الحصار عن مدينة "تعز" وفتح المعابر الإنسانية فيها.

كما أعرب البيان عن الامتنان التام لكافة المساعدات التنموية والإغاثية والإنسانية المقدمة من قبل مجلس التعاون الخليجي مثمنا تأكيد مجلسه الاعلى على اهمية قيام الدول الشقيقة والصديقة بالمشاركة في تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني والتنموي للجمهورية اليمنية لرفع المعاناة عن الشعب اليمني.

ورحب البيان بإدانة المجلس الاعلى لدول الخليج العربية للهجومين "الإرهابيين" اللذين نفذتهما ميليشيات الحوثي الإرهابية بالطائرات المسيرة على الموانئ النفطية في محافظتي "حضرموت" و"شبوة" كما رحب بإدانة استمرار تدخلات إيران في الشؤون الداخلية اليمنية وتهريب الخبراء العسكريين والأسلحة إلى ميليشيات الحوثي في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن "2216" و"2231" و"2624".